

آليات تطبيق الدبلوماسية الوقائية قبل اندلاع النزاع المسلح

**Mechanisms for the application of preventive
diplomacy prior to the outbreak of armed conflict**

الكلمات الافتتاحية :
الدبلوماسية الوقائية، النزاع المسلح.
preventive diplomacy prior, armed conflict

Abstract

Each legal organization has legal principles. These principles cannot be respected without being accompanied by a sound system to implement them and ensure their implementation in an integrated manner that reflects the purpose of their existence. In the course of our study, several questions arise: What are the mechanisms to ensure the application of preventive diplomacy? Does it contribute to the stability of the international community and, in particular, to addressing the situations that could develop into international and non-international armed conflicts?

To answer these questions, it is necessary to identify the mechanisms to implement preventive diplomacy in terms of maintaining balance in international relations.

The stage of exacerbation of the conflict prior to the outbreak of the conflict and its arrival in the stage of direct armed conflict is a very advanced stage in the crises of the international relationship. Therefore, the stage leading up to the outbreak of conflict is a state of compromise that absorbs various diplomatic aspects. What are the legal mechanisms that ensure the application of preventive diplomacy at a pre-conflict stage?

In accordance with this legal framework, mechanisms for preventive diplomacy must be sought to avoid the devastating effects of any international armed conflict.

أ.د. أحمد عبيس نعمة الفتلاوي



نبذة عن الباحث :
تدريسي في كلية
القانون – جامعة الكوفة

علي مؤمل محمد الصدر



نبذة عن الباحث :

تاريخ استلام البحث :
٢٠١٨/٠٥/٠٧

تاريخ قبول النشر :
٢٠١٨/٠٤/٢٣

المقدمة :

هناك عوامل عدة تكتنف تطبيق الدبلوماسية الوقائية أثناء النزاع المسلح سواء كان النزاع متفاقما ام كان في بداية تفاقمه، ومهما يكن من امر فإن نطاق تطبيق الدبلوماسية الوقائية في نزاع ما يستلزم تحديد الآليات القانونية لذلك التطبيق فضلا عن الاوضاع الميدانية المتبعة فيه والتي تدخل في تحديد الآليات ايضا.

وبتحديد تلك الأطر ينبغي التعرف على اهم الآليات التي تبتنى عليها مسألة تطبيق الدبلوماسية الوقائية في مرحلة اندلاع النزاع المسلح. وسواء كانت الآليات قانونية كمبدأ حضر استخدام القوة في العلاقات الدولية، ام كانت تلك الآليات تتمحور حول تسوية الخلافات بالطرق الودية، او تأكيد احترام حقوق الانسان تلك الحقوق التي طالما نادى بها المجتمع الدولي سواء في المواثيق الدولية ام اعلانات الحقوق.

اما الآليات الميدانية فتلك المتمثلة بنظام الانذار المبكر لإمكانية تفادي او صد اي نزاع مسلح محتمل الوقوع فعلا او على وشك الوقوع. كما تتمثل تلك الآليات بالزيارات الميدانية. وسواء كانت تلك الزيارات الميدانية ام نظام الانذار المبكر فإن تلك الآليات تعد من بين اهم تطبيقات الدبلوماسية الوقائية المباشرة. وتعد مكافحة الأنشطة غيرا لقانونية وسيلة غير مباشرة اخرى لتطبيق الدبلوماسية الوقائية، ومن ثم يساهم الاعلام بما له من ثقل في الرأي العام ببلورته بشأن النزاع المسلح. وهكذا فإن آليات تطبيق الدبلوماسية الوقائية تساهم في حلحلة الازمات وفض النزاعات بواقع نظري وميداني في ان واحد.

إشكالية البحث:

طالما أن الدبلوماسية الوقائية لها ميدان تطبيقي وآخر نظري فأن تلك الآليات غير محدده في نص تعاهدي أو قاعدة عرفية وأما تعد التطبيقات الواقعية سواء على المستوى القانوني أم الميداني هي المعيار لوجود تلك الآليات. وبالرغم من ذلك تبقى مسألة القدرة عن احتواء النزاع المسلح عبر تلك الآليات محل تساؤل. فهل ان هذه الآليات لوحدها تعبر عن ميدان الدبلوماسية الوقائية بشأن النزاع المسلح؟ وهل ثمة تلازم حتمي بين الآليات القانونية والميدانية في هذا الشأن؟

إن مرحلة تفاقم الخلاف ما قبل اندلاع النزاع ووصوله إلى مرحلة التصادم المسلح المباشر تعد مرحلة متقدمة جداً في ازمات العلاقة الدولية، وبالتالي فإن المرحلة التي تسبق مرحلة اندلاع النزاع، إنما هي حالة وسط تستوعب حيثيات دبلوماسية مختلفة الأوجه والنشاطات، وبالتالي نتساءل: ماهي الآليات القانونية التي تكفل تطبيق الدبلوماسية الوقائية في مرحلة سابقة على وصول النزاع ذروته؟

أهمية البحث:

تتجسد واقعية البحث في إبراز دور التكامل بين الآليات القانونية والآليات الميدانية للدبلوماسية الوقائية في النزاع المسلح. إذ في كثير من الاحيان تصطدم الآليات القانونية بواقع التطبيق الذي يعد مانعا من تطبيقها، بل ان الآليات الميدانية قد تكون

بحاجة لغطاء قانوني لمباشرتها. من هنا تبرز أهمية الكشف عن دور الآليات وتكاملها قبل اندلاع النزاع المسلح.

المطلب الأول: الآليات القانونية

من المفترض ان تكون جميع الآليات التي تكفل تطبيق القواعد القانونية في الدبلوماسية الوقائية ذات طابع قانوني على الأقل بما تحتويه من ضمانات قانونية تنسجم مع المبادئ العامة للقانون الدولي. ولهذا توجد بعض الضمانات القانونية لكفالة آليات تطبيق الدبلوماسية الوقائية وهذا ما سنبحثه في ثلاثة أفرع وهي: مبدأ حظر استخدام القوة المسلحة وتسوية الخلافات بالطرق السلمية وأخيراً تأكيد احترام حقوق الإنسان.

الفرع الأول: مبدأ حظر استخدام القوة المسلحة

يقصد باستخدام القوة المسلحة استخدام السلاح بين طرفين متنازعين يستعمل فيها كل طرف جميع ما لديه من وسائل للدفاع عن مصالحه وحقوقه أو فرض إرادته على الآخر. وهناك ميل واضح إلى التوسع في مدلول النزاعات المسلحة إذ يخضع لحكم النزاع المسلح الدولي كل قتال مسلح واسع النطاق. وقد سعت المنظمات الدولية في العصر الحديث إلى المبادرة في إبرام عدد من الاتفاقيات لحظر استخدام اسلحة معينة لما لها من آثار مدمرة على المجتمع الدولي^(١).

بداية يمكن القول أن عصبة الأمم لم ينص عهدها بشكل صريح على حظر استخدام القوة المسلحة، ولكنه وضع بعض القيود وبعض الإجراءات التي تؤدي في حال تطبيقها إلى تأخير اندلاع النزاع المسلح. وذلك لمنع أية فرصة للأطراف لحسم النزاع دون الاضطرار إلى استخدام القوة. كما قلص من مفهوم مشروعية النزاع وذلك في العلاقة بين الدول الأطراف الأعضاء في العصبة. إذ ألزم الأعضاء بأن تحترم كل منها وتضمن سلامة أقاليم غيرها واستقلالها السياسي ضد أي اعتداء خارجي. وهذا يعني امتناع أعضاء العصبة من القيام بأي اعتداء عسكري على أية دولة من أعضاء العصبة كما جاء بمفهوم المادة (١٠) من العهد^(٢).

وفيما بعد حصلت محاولات عدة في عهد عصبة الأمم بشأن حظر استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية منها: مؤتمر واشنطن عام ١٩٢٢ لتحديد التسليح البحري، لمشروع معاهدة الضمان المتبادل لسنة ١٩٢٣ وبرتوكول جنيف عام ١٩٢٤ لفض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى الحرب وآخرها تصريح جنيف الصادر عن عصبة الأمم عام ١٩٢٨ لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية^(٣).

ولعل هذه المسألة عدت نقطة الضعف الأخطر في عهد عصبة الأمم والمتمثلة في مستوى شرعية الاحتكام إلى السلاح والقوة، ما دفع بالدول الأعضاء إلى معالجتها في ميثاق باريس لعام ١٩٢٨، والمشهورة باتفاقية بريان كليوج (Priand Kellogg)، والتي وقعت عليه أكثر من ستين دولة. إذ يقرر الميثاق أن الدول المشتركة فيه تعلن في مادتها الأولى: "استنكارها الالتجاء إلى الحرب لتسوية الخلافات الدولية ونبذها إياها في علاقاتها المتبادلة كأداة للسياسة القومية". فيما جاءت المادة الثانية من العهد نفسه بـ "أن

جميع الخلافات والمنازعات التي يمكن أن تقوم بينها أيًا كانت طبيعتها وأي كانت أصلها لا يجوز أن تعالج إلا بالوسائل السلمية". فهذا النص لا يلزم غير الدول التي أبرمته أو انضمت إليه ولا يشمل غيرها^(٤).

بينما نص ميثاق الأمم المتحدة على حظر استخدام القوة في الفقرة (٤) من المادة (٢). ودعوة الأطراف المتنازعة إلى حل خلافاتهم بالطرق السلمية. كما ذكرنا ذلك سابقاً في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وكان للمنظمات الدولية دورٌ في حظر استخدام القوة المسلحة. ومن بينها منظمة حركة عدم الانحياز في مؤتمر (باندونغ) في الفترة من ١٨ - ٢٤ نيسان عام ١٩٥٥. إذ جاءت من ضمن نتائج المؤتمر أن: (الامتناع عن استخدام أي تدابير أو اتفاقات دفاعية جماعية لصالح أي دولة من الدول الكبرى. والامتناع عن الضغط على الدول الأخرى. الامتناع عن أعمال التهديد أو العدوان أو استخدام القوة ضد أي دولة. تسوية كل المنازعات الدولية بالطرق السلمية)^(٥).

وفي شأن متصل. أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارات عدة بشأن حظر استخدام القوة المسلحة. منها: إعلان حظر استخدام القوة في قرارها المرقم ٢٦٢٥ لعام ١٩٧٠. الذي نص على جملة من التدابير. من أهمها:

- التزام الدول (سواء كانت أعضاء في المنظمة الدولية أم لا) بعدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في علاقاتهم الدولية.
- التزام الدول بعدم اللجوء للحرب العدوانية على الدول الأخرى أو الدعاية لها.
- التزام الدول بعدم استخدام القوة لتغيير الحدود الدولية الموجودة.
- التزام الدول بعدم استخدام القوة للقيام بأعمال الثأر.
- التزام الدول بعدم استخدام القوة لمنع الشعوب المستعمرة من حقها في تقرير مصيرها. ونيل استقلالها.

- التزام الدول بعدم استخدام القوة لإحتلال أراضي دول أخرى^(٦).

من جانب آخر. صدر إعلان مانيلا عام ١٩٨٢ بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة. الذي جاء فيه التأكيد على المبدأ الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والقاضي بأن تمتنع جميع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو بأي طريقة أخرى لا تتفق مع مقاصد الأمم المتحدة. وشدد القرار على ضرورة امتناع جميع الدول عن أي عمل من أعمال القوة يحرم الشعوب. لاسيما الشعوب الواقعة تحت نظم الحكم الاستعمارية والعنصرية أو غير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية. من حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي الحرية والاستقلال. على نحو ما أشير إليه في إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة^(٧).

في حين أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (١٩٧٠) في ٢٦ شباط ٢٠١١. والخاص بليبيا. إذ أدان فيه العنف واستخدام القوة ضد المدنيين الليبيين من قبل الحكومة الليبية. كما طالب

الحكومة الليبية بوقف العنف فوراً واتخاذ الخطوات الكفيلة لتلبية المطالب المشروعة للسكان، ورفع القيود المفروضة على وسائل الاعلام، وشدد على التزام جميع الدول الأعضاء بحظر توريد الأسلحة والمعدات الحربية والذخيرة إلى ليبيا، وعدم تقديم أي مساعدات حربية أو تقنية لها^(٨).

الفرع الثاني: تسوية الخلافات بالطرق السلمية

إن الخلافات الدولية لها صلة مباشرة بالنظام الدولي من جهة التأثير المتبادل. فالخلافات قد تسهم في تغيير بين القوى الفاعلة في النظام الدولي من خلال ما تمارسه من تأثير في طبيعة النظم الفرعية الأخرى. وقد تصل هذه المساهمة إلى حد التأثير في تحول النظام وليس تغييره فقط. كما تؤثر الأزمة في حالة النظام الدولي وعملياته من حيث الاستقرار والتوازن والسلام. فهي قد تتحدها لدرجة تقود إلى اندلاع نزاع كبير، أو قد تصل إلى إصابة أرجائه بالاضطراب على نحو قد يهدد بقيم وقواعد وأسس جديدة لإدارته، أو على العكس قد ينتهي الأمر بتكريس الأمر القائم أو تدعيمه لصالح الأهداف السائدة بالفعل^(٩).

لذلك نص ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة (١) من المادة (٣٣) على أنه: (يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يتلمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها)^(١٠). لهذا سوف نذكر بعض الوسائل السلمية غير التقليدية لحل الخلافات، التي أجازها الميثاق، ومن أهمها:

أولاً- تغيير الأولويات أو تعديل المواقف الأساسية:

في كثير من الأحيان يمكن الوصول إلى تسوية بين الأطراف المتأزمة في العلاقة، نتيجة لتغيرات تؤدي إلى قيام الأطراف بنفسها، أو أحدها بإدخال تغيير أو تعديل في الأولويات أو المطالب أو المواقف السياسية، والتي يتسبب التمسك بها بردة فعل مقابلة تمنع من الوصول إلى تسوية مرضية، وعادة يحدث التغيير في الأولويات أو المواقف السياسية نتيجة لمتغيرات عديدة منها: حدوث تغيير في القيادة السياسية لأحد الأطراف، عدم تغيير أو جمود في الظروف الميدانية للخلافات، حدوث أزمة اقتصادية حادة أو كارثة إنسانية لدى أحد الأطراف، وقد يحدث التغيير في الأولويات والمواقف أيضاً بسبب الظروف والتحالفات الدولية والإقليمية، مثل تغير النظام الدولي الثنائي القطبية إلى أحادي القطبية^(١١).

ثانياً- آلية تسوية الخلاف حول استغلال المصادر الطبيعية في المناطق الحدودية:

تعد هذه الآلية وسيلة تسوية بين الأطراف متأزمة في العلاقة، من خلال الاعتماد على - مبدأ الحل الوسط - الذي يحقق بعض المطالب والاهداف الأساسية وليس جميعها لكل طرف، وفيه يحصل كل طرف على جزء من المطالب ويتنازل عن الجزء الآخر، وهو ما يشكل نقطة الالتقاء بين الأطراف متأزمة العلاقة، وبالطبع تكون عملية استغلال الموارد أو الوصول إلى الحل الوسط، هي في غالب الأحيان عملية معقدة ليس من السهولة

تحقيقها^(١٢). لذلك قامت الأمم المتحدة بوضع اتفاقيات بهذا الشأن. من ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٢ إذ جاء في المادة (٢٨٠) والموسومة (تسوية المنازعات بأية وسيلة سلمية يختارها الأطراف). على أنه: (ليس في هذه المادة ما يخل بحق أي من الدول الأطراف في أن تتفق في أي وقت على تسوية نزاع بينها يتعلق بتفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها بأية وسيلة سلمية من اختيارها)^(١٣).

ثالثاً- المقايضة:

ان هذه الآلية تتم من خلال حصول طرف من أطراف الخلاف. على جميع مطالبه في جانب معين من قضية ما موضع خلاف. وفي المقابل يحصل الطرف الآخر على جميع طلباته في جانب آخر من هذه القضية. فهي عملية مقايضة يتم فيها حصول طرف على ١٠٠٪ في جزء من القضية. مقابل حصول الطرف الآخر على ١٠٠٪ في جزء آخر من القضية. وهذه الآلية أيضاً تعد شكلاً من أشكال الوصول إلى - الحل الوسط - الذي يرضي تطلعات ومطالب الأطراف المتخالفة. ولكن دون اللجوء إلى عملية تقسيم أو جزئة للهدف. من ذلك الاتفاقية النووية الإيرانية التي كسبت إيران رفع العقوبات عنها. فضلاً عن التعهد بعدم رفع الملف إلى مجلس الأمن. وفي المقابل حصلت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على ضمان عدم تخصيب اليورانيوم^(١٤).

رابعاً- الشراكة في السيطرة:

تتمثل هذه الآلية في توصل الأطراف المتخالفة إلى إيجاد قواسم إدارة أو سيطرة مشتركة في القضية المتنازعة فيها. كأن يؤسس الطرفان منظمة أو هيئة مشتركة لإدارة الموارد المائية أو الموارد الطبيعية أو الاقتصادية المختلف عليها. ومن ثم استغلال الموارد وفق ترتيبات معينة. وأحياناً قد تولد آلية السيطرة المشتركة. فرق إدارة الأزمات الرئيسية في الدول عادة أو كما يسمى في مركز إدارة الأزمات. وتختلف مسمياتها من دولة إلى أخرى والهيئات هي: هيئة إدارة الأزمات والتفاوض واتخاذ القرار. هيئة جمع المعلومات. هيئة اعداد البدائل. هيئة اختيار البدائل. هيئة اختيار النماذج العلمية والفنية. هيئة التنسيق والتشاور. هيئة الربط والعرض. هيئة القيادة والسيطرة. وآخرها هيئة المتابعة والتقويم واحتواء آثار الأزمات^(١٥).

ومن ذلك ما قامت به الحكومة العراقية والحكومة الروسية بإنشاء لجنة مشتركة فيما بينهما في بغداد لدعم الجانب التجاري والاقتصادي والإقليمي والاستثماري والعسكري وتقديم الدعم للقضاء على عصابات داعش الإرهابية. تلاها دخول إيران وسوريا إلى هذه اللجنة^(١٦).

خامساً- ترك السيطرة لطرف ثالث:

في بعض الأحيان تتم معالجة أو تسوية خلاف بين طرفين. خاصة في ضوء حالة عدم الثقة السائدة بينهما. باللجوء إلى آلية التسوية. وتقوم على تنازل كل طرف من سيطرته أو إدارة الموارد أو السلطة أو الأراضي أو القضية المتخالف عليها إلى طرف ثالث يكون مقبولاً لكلا الطرفين وقد يكون ذلك لفترة قصيرة أو مرحلة انتقالية أو طويلة الأمد. حتى تصل الأطراف المتنازعة إلى صيغة اتفاق أو تسوية معينة. وهذه الآلية

تستخدم بشكل متكرر في الصراعات الدولية وتستخدم بشكل أوضح في قضايا ذات الصلة بالاستقلال أو الانفصال القائمة على الهوية أو الامتدادات العرقية أو الاثنية. من ذلك ما صدر عن مجلس الأمن بشأن النزاع الذي حصل بين العراق والكويت بفرض حصار اقتصادي على العراق بقرار رقم (٦٦٠). وعلى أثر ذلك صدر قرار آخر عن مجلس الأمن المرقم (٩٨٦) المعروف بالنفط مقابل الغذاء عام ١٩٩٥ الذي جاء فيه تعويض الكويت عن اضرار غزو العراق لها^(١٧).

الفرع الثالث: تأكيد احترام حقوق الإنسان

لقد قطعت البشرية في تاريخها الطويل شوطاً مهماً في سبيل القضاء على الظلم والقهر وذلك رغبة منها في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. فحقوق الإنسان هي تلك الحقوق الأصلية في طبيعتها والتي لا يستطيع الإنسان العيش من دونها. وتتميز بأنها متماثلة في أي مكان في المعمورة. وقد أصبحت حقوق الإنسان اليوم جزءاً من دساتير أغلب الدول. وكرست كل القوانين التي أصدرها المجتمع الدولي الدعوة الصريحة لضرورة حماية حقوق الإنسان وكرامته. بما يضمن صيانتها وعدم انتهاكها وهو ما يعد من أهم إنجازات البشرية في هذا المجال رغم الانتهاكات الجسيمة التي مازالت ترتكب. فلقد تم وضع مجموعة من الاتفاقيات التي من شأنها وضع منظومة قانونية متكاملة تعزز ذلك التوجه^(١٨).

وكانت النقطة الأولى لحماية حقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة تحت مسمى (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). فقد بدأت الفكرة في عام ١٩٤٦. عندما طلبت الجمعية العامة في دورتها الأولى من لجنة حقوق الإنسان إعداد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل سنتين من تاريخ إقراره. فقد شرعت اللجنة في عام ١٩٤٨ في القيام بالمهام الموكلة اليها. وعينت مباشرة لجنة لصياغة الإعلان المقترح في سبع دول. وقد عرضت اللجنة بعد إحدى وثلاثين اجتماع لها على الجمعية العامة التي اعتمدت الإعلان في ١٠ كانون الأول ١٩٤٨ بالإجماع^(١٩). وبهذا يعد الإعلان المشار إليه وسيلة لترسيخ فكرة الدبلوماسية الوقائية باعتباره أحد ضمانات حقوق الإنسان الدولية. مما يبعث على احترام الأحكام التي وردت فيه.

لقد نصت المادة (٣) من الإعلان بأن: (لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه). والملاحظ أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان جاء مقتضياً في أشارته لهذا الحق كما لم يشر للضمانات التي من شأنها حمايته من الاعتداء^(٢٠). ومع ذلك يبقى دور حماية حقوق الإنسان في الدبلوماسية الوقائية في مرحلة التطور والتقدم التدريجي كي تتضح معالمة بوصفه وسيلة مساعدة على ترسيخ الدبلوماسية الوقائية.

كما نصت المادة (٥) على أنه: (لا يعرض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الإحاطة بالكرامة). فتعد الحرية الشخصية من أهم الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها الفرد. إذ لا يمكن إقرار أي نوع من الحريات الأخرى ما لم تكن الحرية الشخصية مصانة ومعترف بها. ومن حق الفرد أيضاً أن يتمتع بالأمن وسلامة شخصه. فلا يجوز القبض عليه من دون وجه حق أو حبسه أو نفيه إلا بموجب

القانون. ولا يجوز أن يتعرض الإنسان لأي شكل من أشكال التعذيب أو أية عقوبة قاسية أو منافية لكرامة الإنسان^(٢١).

وما لا شك فيه أن إعلان حقوق الإنسان يعد خطوة مهمة في مجال تحديد ماهية الحقوق والحريات التي اجملها الميثاق. ومع ذلك فقد تعرض هذا الإعلان إلى جدل ونقاش بسبب صدوره في صورة توصية من الجمعية العامة وليس قراراً ملزماً. فهو لا يمثل اتفاقاً أو معاهدة دولية ولا يعد مكملاً للميثاق. ولم يحتو على ضمانات للأفراد وجزاءات ضد الدول. بما دفع البعض إلى تجريده من الصفة الإلزامية واعتباره مجرد مسعى للتبشير بالفكرة. أي أنه يدخل في نطاق ما ينبغي أن يكون وليس ما هو قائم^(٢٢).

ولكن هذا الرأي يعد قاصراً في ضوء تحول الأحكام التي وردت في الإعلان إلى قواعد عرفية راسخة. وهذا ما تجده في الكثير من القضايا التي صدرت بحكم من محكمة العدل الدولية أو بفتوى منها. فعلى سبيل المثال. في قضية الولايات المتحدة ضد إيران (قضية الرهائن). أوضحت المحكمة بأن الإعلان اضحى ملزماً للدول وعليها التقيد به لحماية حقوق الإنسان^(٢٣). كما فنجد ذلك راسخاً في فتوى المحكمة بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها لعام ١٩٩٦^(٢٤). وفتوى الجدار العازل في عام ٢٠٠٤^(٢٥). التي أكدت على وجوب احترام المبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومن جانب آخر صدر عهدان دوليان عام ١٩٦٦. إذ حرص واضعو الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على إلحاقه بقرار اتفاقيات ملزمة للدول تتضمن معالجة وتنظيم مفصل ودقيق للحقوق والحريات. فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الأول عام ١٩٦٦. في قراره المرقم (٢٢٠٠)^(٢٦). وقد جاءت ديباجتا العهد والبروتوكول الملحق متطابقان في المواد (٥.٣.٢.١). إذ تشير ديباجة كل منهما في فقرتيهما الأولى والثانية إلى: (الإقرار بما لجميع الأسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم. ومن حقوق متساوية وثابتة. يشكل. وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة. أساس الحرية والعدالة والسلام في العالم). كما أن الديباجة في كل من العهدين تشير إلى إلزام الدولة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها. وهذا يعني أن الحقوق المدرجة في العهد ليست حقوقاً محلية. وإنما حقوق دولية تخرج عن الاختصاص الداخلي للدولة^(٢٧).

ويرى جانب من الفقه أن اقرار هذين العهدين قد صير الحقوق والحريات التي ورد النص عليها في الإعلان العالمي إلى التزامات قانونية مصدرها القانون الدولي. وبذلك انتهى الجدل حول القيمة القانونية للحقوق والحريات الواردة في الإعلان. فالعهدان عبارة عن معاهدين دوليتين ملزمتين ترتبان التزامات قانونية على عاتق الأطراف فيها. كما أنشأت هاتان الاتفاقيتان نظاماً دولياً للرقابة لضمان تطبيق الحقوق والحريات الواردة فيها وبذلك اوضحت قواعد أمرة^(٢٨).

المطلب الثاني: الآليات الميدانية

ليست المعايير القانونية ببعيدة عن التنظيم القانوني كما ان الآليات الميدانية لها الدور الكبير في التزول إلى الواقع، والتحاوّر المباشر ومواكبة التطورات على الميدان، ويمكن تعريف الآليات الميدانية بأنها: عملية تقودها الأمم المتحدة وتشمل حلقة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك مجلس الأمن، واجهزة ووكالات الأمم المتحدة، والدول الاعضاء، والمنظمات غير الحكومية الدولية^(٢٩)، فلذلك اثر واضح في التزام اطراف النزاع بالمبادئ الدولية، وسيكون ذلك وسيلة فاعلة لتبسيط اجراءات الدبلوماسية الوقائية، وفي هذا المطلب سنبحث في الانذار المبكر والزيارات الميدانية ومكافحة الانشطة غير القانونية والاعلام كآليات ميدانية تسهم في تأكيد الدبلوماسية الوقائية.

الفرع الأول: نظام الإنذار المبكر

إن الحديث عن الوقاية من الصراعات وكبح تطورها إلى نزاعات بين الدول، لا بد أن يستكمل بالحديث عن نظام الإنذار المبكر لحدوثها، إذ يشكل نظام الإنذار المبكر صمام أمان للاستقرار، والمحافظة على الأمن والسلام، وإذ يعدّه الكثير من الباحثين، بأنه نظام كفوء ودقيق للإنذار المبكر، فضلاً عن كونه أحد المكونات أو المتطلبات الأساسية لتوقع حدوث الأزمات، والمنع من الصراعات، فهناك علاقة تداخلية بين وجود نظام الإنذار المبكر واستمرار السلام واستراتيجيات المنع من الصراع^(٣٠).

لذلك استحدثت الأمم المتحدة شبكة واسعة من نظم الإنذار المبكر فيما يتعلق بالأخطار البيئية، وكذلك خطر وقوع حادثة نووية، والكوارث الطبيعية وحركات السكان وخطر وقوع المجاعات وانتشار الامراض، غير أن الحاجة الضرورية لتعزيز الترتيبات بطريقة تجمع بين المعلومات الآتية من تلك المصادر وبين المؤشرات السياسية، تتوقف على احتمال وجود خطر يهدد السلم، وتحليل ما يمكن لمنظمة الأمم المتحدة أن تتخذه من تدابير لتخفيف هذا الخطر^(٣١).

لقد أشار الأمين العام الأسبق بطرس غالي إلى الاهتمام بنظام الإنذار المبكر، وحث اجهزة الأمم المتحدة إلى دعم هذا النظام، استناداً للمادة (١٥) من ميثاق الأمم المتحدة^(٣٢)، وأن تقوم اجهزة الأمم المتحدة بمراقبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي إلى حدوث صراعات، إن لم يتم تخفيف حدتها، تعرض السلم والأمن الدوليين إلى الخطر^(٣٣).

وفي هذا الشأن تعددت مفاهيم وتعريفات الإنذار المبكر وتباينت فيها آراء الباحثين والمختصين، إلا أن ادليمان هاورد (Adelman Howard) لخص المفهوم بوصفه عملية تشمل (جمعاً وتحليلاً أو تقييماً استراتيجياً للمعلومات) وكذلك "بنية مؤسسية للتنبؤ" وأنها تواصل وتبادل للمعلومات وتطوير خيارات استجابة محتملة، واستراتيجية تكون مبرمجة زمنياً)، وهناك جهات عدة تبني هذا الاتجاه، كالهيات البحثية المعنية في هذا المجال، ومؤسسات الأمم المتحدة مثل وحدة نظام الإنذار المبكر للشؤون الإنسانية التابعة لقسم الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة والتي تعدّ نظام الإنذار المبكر بأنه جمع وتحليل المعلومات، مع تبادل نتائج التحليل حول مناطق الأزمات^(٣٤).

وإحتاج نظام الإنذار المبكر إلى الاعتماد على جملة مؤشرات دالة على حدوث توتر أو أزمة ما، للقيام بعملية المنع الوقائي للصراعات وتبعتها، فعلى سبيل المثال يصدر صندوق دعم السلام بالتعاون مع مجلة السياسة الخارجية (Foreign policy) تقريراً سنوياً يتعلق بالدول القابلة للانهايار والفسل ويشكل وجود ودرجة هذه المؤشرات لدى البعض بمثابة رسالة إنذار مبكر حول احتمالية تحول بعض اوضاع الدول إلى صراع عنيف ونزاعات مسلحة غير دولية، ويتناول التقرير قياس درجة الاستقرار في الدول، وهي الدول غير القادرة على القيام بمسؤولياتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية^(٣٥).

لقد أخذت منظمات اقليمية بإيجاد جهاز خاص بنظام الإنذار المبكر من ذلك منظمة الاتحاد الإفريقي، استناداً إلى المادة (١٢) من بروتوكول المجلس لإنشاء نظام الإنذار المبكر، يعمل على تسهيل عملية ترقيع النزاعات ومنعها، ويتكون من وحدة مركزية للمراقبة والرصد في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا، تعرف بفرق الأوضاع، ووحدات فرعية منتشرة في اقاليم القارة^(٣٦).

وخلال انعقاد منظمة الاتحاد الإفريقي لدورته عام ٢٠٠٣ في مابوتو عاصمة موزمبيق، اعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بشأن تفعيل البرتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن الذي دعا المفوضية إلى القيام من بين أمور أخرى، بإتخاذ المبادرات المطلوبة من أجل إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر، وعملاً بهذا المقرر، نظمت المفوضية يومي ٣٠-٣١ تشرين الأول ٢٠٠٣ في أديس أبابا حلقة دراسية حول إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر، وفي هذا السياق، نظمت المفوضية اجتماعاً للخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر ومنع النزاعات في كيمبتون بارك في جنوب أفريقيا عام ٢٠٠٦، وقد أقر لاحقاً في أديس أبابا في كانون الثاني عام ٢٠٠٧^(٣٧).

بينما قامت جامعة الدول العربية بإنشاء جهاز نظام الإنذار المبكر تابع إلى (آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية)، ويتولى هذا النظام رصد العوامل المؤدية إلى النزاعات وتقديم التقارير إلى الجهاز المركزي أولاً بأول وذلك عن طريق فريق من الخبراء المختصين العاملين في الأمانة العامة^(٣٨).

الفرع الثاني: الزيارات الميدانية

أن دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاع المسلح بدأ منذ الأيام الأولى لإنشاء المنظمة، وتستمد آلية منع نشوب النزاعات إلى المادة (٩٩) من الميثاق التي تنص على أنه: (لأمن العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي)^(٣٩)، وتشكل الدبلوماسية الوقائية جزءاً هاماً من مسؤولياته، وتمارس عن طريق الإقناع وبناء الثقة وتبادل المعلومات لإيجاد حلول للمشاكل الصعبة في مرحلة مبكرة جداً قبل نشوب النزاع، وهناك طرق لتعزيز دور الدبلوماسية الوقائية منها طريق الاستعانة ببعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة، وطريق تعيين مبعوثين رفيعي المستوى وإنشاء مراكز إقليمية، تقوم بزيارة ميدانية للمناطق، وسوف نسلط الضوء على الزيارات الميدانية لما لها من دور لمنع نشوب الخلاف^(٤٠).

لقد قامت الأمم المتحدة بإرسال مراقبين مدنيين لأول مرة إلى جنوب إفريقيا بموافقة حكومتها. لمساعدة الأطراف المتنازعة في مسألة داخلية محضة. إلا وهي الحد من مستوى العنف. وجاء ذلك من جانب مجلس الأمن في قراره رقم (٧٢٢) عام ١٩٩٢. كما أجرى الأمين العام للأمم المتحدة اتصالات شخصية مع الأطراف المتنازعة كافة للمساعدة في تعزيز الهياكل المنشأة في اتفاق السلم الوطني^(٤١). بينما قام الأمين العام الأسبق بطرس غالي بتسمية السفير محمد سحنون. مثلاً خاصاً له في الصومال. وكان مهمته تنسيق الجهود التي تبذلها المنظمة في مجالات حفظ السلام وأعانة المتضررين. وتشجيع الفصائل الصومالية نحو السلام والمصالحة. والعمل معهم على إيجاد حل سلمي للامنة السياسية في البلاد. فقد نجح المبعوث في التوصل إلى توقيع اتفاقية بين الأطراف^(٤٢).

وفي مناسبة أخرى. أوفدت الأمم المتحدة بعثتين مشتركين بين وكالاتها إلى غرب إفريقيا. فقد قامت البعثة الأولى إلى غامبيا عام ٢٠٠٠ لإجراء مناقشات مع المسؤولين الحكوميين وقادة الأحزاب السياسية ومثلي المجتمع المدني وأعضاء الفريق القطري للأمم المتحدة لكي تبحث مع المفاوضين الغابيين احتمالات تقديم مساعدة ملموسة من الأمم المتحدة في التصدي للتحديات المتعددة التي يواجهها البلد. بينما أوفدت البعثة الثانية في عام ٢٠٠١ إلى أحد عشر بلداً لحصر الاحتجاجات ذات الأولوية في المنطقة فيما يخص المجالات السلام والأمن والتعاون الإقليمي والشؤون الانسانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية^(٤٣).

فيما أنشأت الأمم المتحدة بعثة لتقديم المساعدات إلى العراق. بعد تبني قرار مجلس الأمن رقم (١٥٠٠) في ١٤ آب ٢٠٠٣. إذ قررت المنظمة انشاء هذه البعثة في العراق لمساندة الأمين العام في أداء مهمته بموجب قرار مجلس الأمن المرقم (١٤٨٣) في ٢٢ آيار ٢٠٠٣. إذ أن الممثل الخاص للأمين العام يترأس البعثة في عمله لمساعدة الأمين العام. بما يتفق والهيكل والمسؤوليات المشار إليها في تقرير الأمين العام بتاريخ ١٥ تموز ٢٠٠٣. وذلك في فترة مبدئية كان قوامها اثني عشر شهراً^(٤٤). ومن جانب آخر. قام الأمين العام آنذاك كوفي عنان بزيارة إلى السودان وإقليم دارفور. وأصدر عدة تصريحات منها أن الإقليم يتعرض لمحاولة إبادة منظمة. واتهم التقرير مليشيات الجنجويد بارتكاب مجازر ضد السكان العزل. كما دعا اطراف الصراع في دارفور إلى الدخول إلى المفاوضات في أبوجا جديّة لتحقيق الحل السياسي لمشكلة الإقليم المضطرب. وتعهد بأن المنظمة الدولية ستقدم كل الجهود الممكنة لإجّاح الجولة التي حددها الاتحاد الإفريقي الوسيط في المفاوضات. وحذر من مغبة عدم احترام قرار مجلس الأمن. وأن زيارته إلى دارفور للاطلاع على الأوضاع بنفسه^(٤٥).

وقام الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون بإنشاء المثلثية الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح. فقد قامت هذه المثلثية برئاسة غراسا ماشيل عام ٢٠٠٧ بزيارة المناطق التالية لوجود حالات مثيرة للقلق كما في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبروندي ولبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وميانمار.

كما طلبت من مستشارها الخاص وبدعم من مكتبها، للقيام بزيارة إلى سيرلانكا، ومثلت الاهداف لهذه الزيارات، دعم وتسهيل الحوار بين الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة مع اطراف الصراع، والدخول في حوار مع السلطات الوطنية المختصة للتوصل إلى اتفاقات ملموسة لكبح الانتهاكات^(٤٦).

الفرع الثالث : مكافحة الانشطة غير القانونية

قبل الخوض في هذا الموضوع، لابد من طرح عدة تساؤلات: ما علاقة مكافحة الانشطة غير القانونية بموضوع الدراسة ؟ ما نوع هذه الانشطة لكي تكون محورا لدراستنا ؟ هل يمكن عد المكافحة بذاتها دبلوماسية وقائية ؟ للإجابة عن هذه التساؤلات، سنبحث في أساس المسؤولية الدولية وصور عن مكافحة الانشطة غير القانونية.

إن أساس المسؤولية الدولية يكمن بصفة عامة في ارتكاب الشخص الدولي لواقعة غير قانونية دولياً، وذلك يقتضي عنصريين أساسيين، إما القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يمكن نسبته إلى الدولة طبقاً للقانون الدولي، وعنصر موضوعي أو مادي بأن يكون هذا السلوك مخالفاً للالتزام الدولي يقع على عاتق الدولة، وفي جميع الاحوال يفترض لتحريك المسؤولية الدولية وقوع التصرف غير القانوني دولياً وسبب ضرراً^(٤٧). أن المسؤولية الدولية تنشأ بمجرد تسببها في انتهاك القانون الدولي بتصرف غير مشروع دولياً وهذا التصرف غير المشروع قد يرتكب عمداً أو بإمتناع أو بإهمال وهذا الفعل يرتب المسؤولية الدولية سواء كانت انتهاكاً لقاعدة اتفاقية تشكل التزاماً دولياً عليها^(٤٨). وكذلك تتحمل الدولة المسؤولية الدولية عن بعض الأنشطة التي لا يحظرها القانون الدولي العام، كالأنشطة التي تمارسها في الفضاء، ففي مثل هذه الاحوال تلتزم الدول بدفع التعويض عن الاضرار التي اصابته الدول الاخرى أو مواطنيها^(٤٩).

فللدولة أن تصدر ما يخلو لها من تشريعات، ولكن يتعين عليها أن تراعي عدم تعارض هذه التشريعات مع القواعد القانونية الدولية، فإذا اصدت سلطاتها التشريعية قوانين مخالفة للالتزامات الدولية التي أبرمتها الدولة، أو في حالة عدم قيام الدولة بسن قانون يلغي قانوناً سابقاً مخالفاً لهذه الالتزامات فيعد تصرفاً غير مشروع يرتب المسؤولية^(٥٠). كذلك فإن الدولة تتحمل المسؤولية عن جميع أعمال سلطاتها التنفيذية التي تسبب ضرراً لدول أو منظمات على الصعيد الدولي، إذ تشمل جميع الهيئات والمؤسسات التي تتولى شؤون إدارة في الدولة أو تشرف عليها، فالدولة تسأل عن تصرفات الادارية الناجمة عن اعمال تلك السلطة وموظفيها متى أخلت هذه التصرفات بالالتزامات الدولية التي تعهدت بها الدولة^(٥١).

وأخيراً تسأل الدولة عن الاحكام التي تصدرها سلطاتها القضائية إذا كانت هذه الأحكام متعارضة مع قواعد القانون الدولي العام، وهنا لا يمكن للدولة الاحتجاج بمبدأ استقلال القضاء، لأن هذا المبدأ يشكل قاعدة داخلية تطبق في نطاق علاقة السلطة القضائية بغيرها من سلطات الدولة ولا شأن للدولة الاجنبية بهذه العلاقة^(٥٢). ومن الامثلة على التدابير المتخذة من المجتمع الدولي في مكافحة الانشطة غير القانونية، بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم

المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد أعتمد هذا البروتوكول من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة الخامسة والخمسون في ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٠. عندما تمت المصادقة عليه^(٥٣). وقد أشارت أحكام البروتوكول في المادة (٢) لأغراض هذا البروتوكول وهي منع ومكافحة تهريب المهاجرين. وكذلك تعزيز التعاون بين الدول الأطراف تحقيقاً لتلك الغاية. مع حماية حقوق المهاجرين المهريين^(٥٤).

بينما أوضحت المادة (٣) من البروتوكول مفهوم (تهريب المهاجرين) وهو تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة لم يكن من رعاياها أو المقيمين أو الوافدين فيها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. ويقصد بالدخول غير المشروع عبور الحدود دون التقيد بالشروط اللازمة للدخول المشروع إلى الدولة المستقبلية^(٥٥).

وينطبق هذا البروتوكول "باستثناء ما ينص عليه خلافاً لذلك" على منع جميع الأفعال الجرمية وفقاً للمادة (١) من هذا البروتوكول والتحري عنها وملاحقة مرتكبيها. حيثما تكون تلك الجرائم ذات طابع غير وطني وتكون ضالعة فيها. جرائم منظمة وكذلك على حماية حقوق الأشخاص الذين يكونون هدفاً لهذه الجرائم. وقد أشارت المادة (١) من البروتوكول إلى الآتي: (تعتمد كل دولة طرف ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال ارتكابها عمداً ومن أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو منفعة مادية أخرى:

أ- تهريب المهاجرين.

ب- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة سفر أو هوية مزورة. وتدابير الحصول على وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ت- تمكين شخص ليس مواطناً أو مقيماً دائماً في الدولة المعنية من البقاء فيها دون التقيد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة. وذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة (ب)^(٥٦).

وفي المادة (١٨) أكد البروتوكول ضرورة إعادة المهاجرين المهريين والتي نصت على أن: (توافق كل دولة طرف على أن تسير وتقبل دون إبطاء لا مبرر له أو غير معقول. إعادة الشخص الذي يكون هدفاً للسلوك المبين في المادة (١) من هذا البروتوكول والتي هو من رعاياها أو يتمتع بحق الإقامة الدائمة في إقليمها وقت إعادته)^(٥٧).

الفرع الرابع : الإعلام

يعد الإعلام أهم وسيلة من وسائل التأثير في الرأي العام. وقد لعب دوراً في حياة المجتمعات الانسانية فهو ظاهرة اجتماعية قديمة أنشئت وتطورت مع نشوء وتطور الجماعات البشرية لتتلاءم مع شكل المجتمع واحتياجاته. ومع التطور الهائل الذي شهده العالم منذ أواخر القرن العشرين حتى الآن. أصبح العالم بما يمكن وصفه بالقرية الصغيرة التي لا يمكن تجزئة ما يحدث فيها من اوضاع دولية. وأصبح الاعلام يشمل كل جوانب الحياة وخاصة الأمنية. فلعب الاعلام دوراً هاماً في منع نشوب النزاع والحد منه بوسائل عدة منها المرئية والمسموعة والمقروءة^(٥٨). إن الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام حول الاحداث

اليومية تصل إلى درجة التأثير في عمل المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن فيما يخص الشؤون العالمية لتدعيم آليات منع اندلاع النزاع المسلح. فتقوم بنشر التقارير الخاصة بمحتويات الاتفاقيات والاعلانات الدولية التي تؤكد بضرورة عدم اللجوء إلى النزاعات المسلحة. كما تستطيع وسائل الاعلام أن تقوم بتشجيع ونشر قيم التسامح بين الجماعات الوطنية ذات الانتماءات الدينية والثقافية والعرقية المختلفة^(٥٩). إن وسائل الاعلام تقوم بألية أساسية في مواجهة الأزمات من خلال التحذير والتصدي للأكاذيب والشائعات والسعي لطمأننة الجمهور. ودعوته للمشاركة في جهود الانقاذ أو دعم جهود مواجهة الأزمات والكوارث. وحتى بعد انتهاء الأزمات يمكن لوسائل الاعلام أن تقوم بمناقشة وتقييم وتحليل ما حدث. للكشف عن الإيجابيات والسلبيات وتحديد الدروس المستفادة^(٦٠).

وفي هذا الجانب قامت الأمم المتحدة بإنشاء أول مركزين للأعلام في عام ١٩٤٦. ويوجد حالياً (٦٣) مركزاً اعلامياً تابعاً للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. ويغطي المركز الاعلامي في بروكسل (٢١) بلداً في أوروبا. وبالإضافة إلى ذلك فإن مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة ومكسيكو سيتي وبريتوريا حيث التواجد الكبير لوسائل الاعلام هناك. ومسؤوليتها التعاون الاستراتيجي مع المراكز في الدول المجاورة لصياغة وتنفيذ خطط تواصل بهدف النهوض بمهام الأمم المتحدة ذات الأولوية. منها منع النزاعات المسلحة. بطريقة يكون لها صدى خاص في تلك المناطق^(٦١).

الخاتمة

النتائج:

١- تترك الدبلوماسية الوقائية جملة من الآثار القانونية على أطراف الخلاف. منها إيجاد مركز قانوني جديد لأطراف الخلاف يتمثل في تحديد طبيعة العلاقة التي تعقب الدبلوماسية الوقائية. ومنها الاجماع الدولي للحفاظ على الأمن الجماعي ما يعزز الثقة القانونية الدولية بإرادة الدول الالجنة للدبلوماسية الوقائية إلى كونها دولة محبة للسلام. فما من دولة إلا وتختلف مع الأخرى على مصالحها العليا أو نظامها أو كيانها أو حدودها أو رعاياها أو غيرها من الأسباب. إلا أن الشعور الجماعي بالأمن الانساني يتأطر في ظل نجاح الدبلوماسية الوقائية في الإتيان بحلول سلمية للخلافات.

٢- تعد الصكوك الدولية المصدر الأساسي لبلورة الصفة القانونية للدبلوماسية الوقائية. فمثل هذا المصطلح وإن كان غير منصوص عليه ضمن ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن التأكيد على دخول الوسائل السلمية المنصوص عليها في الميثاق كعناصر مكونة للدبلوماسية الوقائية. منحت هذا المصطلح الصفة القانونية بامتياز واصبحت الدبلوماسية الوقائية مزدوجة الاتصال السياسي - القانوني. إلا أن الأثر القانوني يبدو بارزاً من خلال تبني الخطاب الرسمي للدبلوماسية الوقائية وما ينجم عنه من أثر الاتفاقيات في حل الأزمات أو الخلافات لتؤطر بإطار قانوني يعتمد اساساً على الدبلوماسية الوقائية.

٣- لا تقتصر الآليات المختلفة على التطبيقات الواقعية للدبلوماسية الوقائية بشأن النزاعات المسلحة. بل ان الدبلوماسية الوقائية لازالت تتمحور الياتها بنطاق دولي بحسب المتغيرات الدولية ومن ثم فإن المتغيرات قد تنتج اليات جديدة سواء كانت قانونية ام ميدانية.

التوصيات:

١- إنشاء لجان دائمة في وزارة الخارجية العراقية تتولى اعداد الخطط المستمرة لعلاقات العراق مع الدول والمنظمات الدولية المختلفة بهدف متابعة الالتزامات الدولية على العراق وسبل تعزيز الدبلوماسية الوقائية من خلال العمل الدبلوماسي الخارجي. وتأييده ببواعث اللجوء إلى التفاوض. أو التحقيق كوسيلة لتعزيز الهيبة القانونية للسلك الدبلوماسي. تماشياً مع خطورة العمل الوظيفي واهميته الكبرى على الصعيد الخارجي. على ان ترفع توصياتها إلى وزير الخارجية بصورة منتظمة. ويؤخذ على محمل الجد الوقوف على وضع المراكز القانونية للعراق في مختلف ميادين العلاقات الدولية .

٢- نرى ان يعتمد مجلس الوزراء العراقي في رسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي على تعزيز فكرة الدبلوماسية الوقائية في البرنامج السياسي؛ لان ذلك لا يعتمد على التطبيقات العملية والممارسات الفردية للدول فحسب. بل يستمد قوته من الاطار القانوني الذي تبناه الدولة بالاساس. ولهذا لا يعود الفضل إلى الممارسات الفردية للدول أو المنظمات في تجسيد الدبلوماسية الوقائية. لأنها لو كانت كذلك لأصبحت ممارسة عامة بين الدول وليست وسيلة دولية تستقي اصل وجودها من الأمم المتحدة الامر الذي يقلل من اهميتها القانونية ومدى الالتزام بها من جانب الدول.

٣- نرى ضرورة تفعيل الاتفاقيات الدولية العربية في مجال حل الخلافات بما ينسجم و اطار الدبلوماسية الوقائية؛ لان الواقع العملي العربي يستلزم ذلك بدليل ان الممارسات العملية للدبلوماسية الوقائية انصبت على اكبر الخلافات على مستوى العالم. الامر الذي يؤكد الاهمية الكبرى للدبلوماسية الوقائية ويؤكد بدقة قانونيتها الصارمة كوسيلة تجسيد لمبادئ الميثاق وليس مجرد ممارسة سياسية في ظاهرها. وانما انطوائها على الاهمية القانونية الكبرى.

الهوامش:

- (١) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص ٨٤٣.
- (٢) طارق عزت رخا، القانون الدولي العام في السلم والحرب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥٣٢.
- (٣) بودريالة صلاح الدين، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، ٢٠١٠، ص ٣٢.
- (٤) اشار إليه د. علي صادق ابوهيف، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص ٦٨٣-٦٨٤.
- (٥) مختار مرزاق، حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (منذ نشأة حتى مؤتمر نيودلهي لوزراء الخارجية فبراير ١٩٨١)، الدار العالمية، بيروت، بدون سنة نشر، ص ٨٠.
- (٦) قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/2625)، بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧٠.
- (٧) قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/37/10)، بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢.
- (٨) د. خليل حسين، موسوعة القانون الدولي العام، ج ٢، المصدر السابق، ص ٦٠٤.

- (٩) د. إياد ضاري محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٤٧.
- (١٠) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، المصدر السابق، ص ٢٤.
- (١١) د. نزيه علي منصور، الولايات المتحدة الأمريكية (ومواجهة الأزمات الدولية في ضوء القانون الدولي)، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٢٩-٣٣٠.
- (١٢) سمية رشيد جابر الزبيدي، تسوية المنازعات المتعلقة بقانون البحار، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٣، ص ١.
- (١٣) محمد نعيم علوة، موسوعة القانون الدولي العام (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار)، ج ٦، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٥٤.
- (١٤) د. أركان نجات، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية، مجلة الفكر، جامعة محمد خير-سكرة، كلية الحقوق العلوم السياسية، العدد الثاني عشر، ٢٠١٥، ص ٢٩٣.
- (١٥) د. وائل محمد إسماعيل، نظرية إدارة الأزمة الدولية، مكتبة السهوري، بغداد، ٢٠١٣، ص ١١٢-١١٣.
- (١٦) للمزيد ينظر إلى الرابط الإلكتروني: <http://www.al-jaffaary.net/?aa=news&id22=1334> تاريخ آخر زيارة ٢٠١٧/٧/٢٢.
- (١٧) باسيل يوسف بجلج، المصدر السابق، ص ١٨٤-١٨٥.
- (١٨) خياطي مختار، دول القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١، ص ١١.
- (١٩) د. هادي نعيم المالكي، المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان، ط ٢، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١، ص ٧٣-٧٤.
- (٢٠) د. علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان بين النص والتطبيق (دراسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ٩١.
- (٢١) د. ماهر صالح علاوي الجبوري وآخرون، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٩، ص ٤٧.
- (٢٢) د. محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٧٣.
- (23) United States Diplomatic and Consular Staff in Tehran (United States of America v. Iran), Judgment, ICJ Reports 1980, p. 42, para. 91.
- (24) ICJ, Reports of judgments, "Advisory opinion and orders, legality of the threat or use of nuclear weapons", supra fn. 95, para 106. available at www.icj-cij.org/docket/index.php?p1.
- (25) ICJ, REPORTS OF JUDGMENTS, ADVISORY OPINIONS AND ORDERS LEGAL CONSEQUENCES OF THE CONSTRUCTION OF A WALL IN THE OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORY, 2004, supra fn. 43, p. 178, para 106. Available at <http://www.icj-cij.org/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf>.
- (٢٦) قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/2200)، بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٦.
- (٢٧) للمزيد ينظر: خياطي مختار، المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦.
- (٢٨) د. هادي نعيم المالكي، المصدر السابق، ص ٨٩.
- (٢٩) مجموعة باحثين، المبادئ التوجيهية والدليل الميداني لآلية الرصد والإبلاغ، ترجمة د. مالك قطينة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢، ص ١٠.
- (٣٠) د. سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات (إطار نظري)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤، ص ١٦١.
- (٣١) د. كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، المصدر السابق، ص ١٣٠-١٣١.
- (٣٢) نصت المادة ٦٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك.
- (٣٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، المرقم (A/47/277)، بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٧.

- (٣٤) مي محمد علي مهدي، الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة وتطبيقها بعد عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦، ص ٤٦.
- (٣٥) د. سامي إبراهيم الخزندار، نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات (التطور والمفاهيم والمؤشرات)، مجلة الفكر، العدد (٧)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١١، ص ٦٦.
- (٣٦) د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج ٢، المصدر السابق، ص ١٣٨.
- (٣٧) حمدي عبد الرحمن حسن، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (٣٨) د. خلف رمضان محمد الجبوري، المصدر السابق، ص ١١١.
- (٣٩) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لحكمة العدل الدولية، المصدر السابق، ص ٦٢.
- (٤٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، منع نشوب الصراعات المسلحة، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، المرقم (S/2001/574) (A/55/985)، بتاريخ ٧/١١/٢٠٠١.
- (٤١) ينظر قرار مجلس الأمن المرقم (S/RES/772)، بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٢.
- (٤٢) علاء عبد الحميد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١٣٠.
- (٤٣) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، منع نشوب الصراعات المسلحة، المصدر السابق، ص ١٩.
- (٤٤) بشارت رضا زنكة، المصدر السابق، ص ٣٣١.
- (٤٥) علاء عبد الحميد عبد الكريم، المصدر السابق، ص ١١٣.
- (٤٦) تقرير مقدم من المثلثة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، الجمعية العامة، المرقم (A/62/228)، بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٧، ص ١٠-١١.
- (٤٧) د. أحمد ابو الوفا، نظرية الضمان أو المسؤولية الدولية في الشريعة الاسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٠.
- (٤٨) بيار وماري دوبوي، المصدر السابق، ص ٤٩٨.
- (٤٩) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، المصدر السابق، ص ٣١٩-٣٢٠.
- (٥٠) د. عصام العطية، المصدر السابق، ص ٥٢٤.
- (٥١) صلاح عبد العظيم محمد، المسؤولية الموضوعة في القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠٠٢، ص ٧١ وما بعدها.
- (٥٢) د. وائل أحمد علام، مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية، دار النهضة العربية، ٢٠٠١، ص ٢٣.
- (٥٣) ينظر إلى قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/55/25) بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٠.
- (٥٤) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤، ص ١٤.
- (٥٥) د. أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠، ص ١٤٨.
- (٥٦) فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، دار الفكر والقانون، المنصورة، ٢٠١٦، ص ١٣٧.
- (٥٧) ينظر لنص بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، على الرابط الإلكتروني: <https://www.unodc.org/tldb/pdf/Arabic-organised-crime-guide.pdf> تاريخ آخر زيارة ١٠/٣/٢٠١٧.
- (٥٨) د. وجدي حلمي عيد، دور وسائل الاعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الازمات الامنية، جامعة أم القرى، كلية العلوم الاجتماعية، السعودية، ٢٠١٦، ص ٣-٥.
- (٥٩) د. قدرى علي عبد المجيد، الاعلام وحقوق الإنسان (قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠، ص ١١٦.
- (٦٠) د. وجدي حلمي عيد، المصدر السابق، ص ١٦.
- (٦١) ينظر مركز الأمم المتحدة للإعلام، على الرابط الإلكتروني: <http://unic.un.org/aroundworld/> تاريخ آخر زيارة ١٩/٣/٢٠١٧.

المصادر:

أولا- المصادر العربية:

- (١) د. أحمد أبو الوفا، نظرية الضمان أو المسؤولية الدولية في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩.
- (٢) د. أحمد عبد العزيز الأصغر وآخرون، مكافحة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠١٠.
- (٣) د. إياد ضاري محمد الجبوري، إدارة الأزمات الدولية، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
- (٤) باسيل يوسف بلك، العراق وتطبيقات الأمم المتحدة للقانون الدولي (١٩٩٠-٢٠٠٥) دراسة توثيقية وتحليلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
- (٥) بشارت رضا زنكنة، دور المبعوث الأممي في تسوية النزاعات ذات الطابع الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
- (٦) بيار و ماري دوبيوي، القانون الدولي العام، ترجمة محمد عرب صاصيلا وسليم حداد، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.
- (٧) حمدي عبد الرحمان حسن، الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في إفريقيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١١.
- (٨) د. خلف رمضان محمد الجبوري، دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٣.
- (٩) د. خليل حسين، موسوعة القانون الدولي العام، ج ٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
- (١٠) د. خليل حسين، موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج ٢، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
- (١١) د. سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات وفض المنازعات (إطار نظري)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٤.
- (١٢) د. طارق عزت رخا، القانون الدولي العام في السلم والحرب، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- (١٣) د. عصام العطية، القانون الدولي العام، مكتبة السنهوري، بيروت، ٢٠١٢.
- (١٤) د. علي صادق ابوهيف، القانون الدولي العام (النظريات والمبادئ العامة - أشخاص القانون الدولي - النطاق الدولي - العلاقات الدولية - التنظيم الدولي - المنازعات الدولية - الحرب والحياد)، منشأة المعارف، الاسكندرية، بدون سنة نشر.
- (١٥) د. علي يوسف الشكري، حقوق الإنسان بين النص والتطبيق (دارسة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
- (١٦) د. قدرى علي عبد المجيد، الاعلام وحقوق الإنسان (قضايا فكرية ودراسة تحليلية وميدانية)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٠.
- (١٧) د. كمال حماد، النزاعات الدولية دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، دار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨.
- (١٨) د. ماهر صالح علاوي الجبوري وآخرون، حقوق الإنسان والطفل والديمقراطية، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، ٢٠٠٩.
- (١٩) د. محمد المجذوب، القانون الدولي العام، ط ٦، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٧.
- (٢٠) د. محمد غازي ناصر الجنابي، التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠.

- (٢١) د. نزيه علي منصور. الولايات المتحدة الأمريكية (ومواجهة الأزمات الدولية في ضوء القانون الدولي). منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٣.
- (٢٢) د. هادي نعيم المالكي. المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان. ط٢. منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.
- (٢٣) د. هادي نعيم المالكي. المدخل لدراسة القانون الدولي لحقوق الإنسان. ط٢. منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١١.
- (٢٤) د. وائل أحمد علام. مركز الفرد في النظام القانوني للمسؤولية الدولية. دار النهضة العربية. ٢٠٠١.
- (٢٥) د. وائل محمد إسماعيل. نظرية إدارة الأزمة الدولية. مكتبة السنهوري. بغداد، ٢٠١٣.
- (٢٦) د. وجدي حلمي عيد. دور وسائل الاعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الازمات الامنية. جامعة أم القرى. كلية العلوم الاجتماعية، السعودية، ٢٠١٦.
- (٢٧) علاء عبد الحميد عبد الكريم. دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
- (٢٨) علاء عبد الحميد عبد الكريم. دور الأمين العام تجاه الصراعات الداخلية. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٤.
- (٢٩) فائزة بركان. آليات التصدي للهجرة غير الشرعية. دار الفكر والقانون. المنصورة، ٢٠١٦.
- (٣٠) محمد نعيم علوة. موسوعة القانون الدولي العام (اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار). ج٦. منشورات زين الحقوقية، بيروت، ٢٠١٢.
- (٣١) مختار مرزاق. حركة عدم الاخياز في العلاقات الدولية (منذ نشأة حتى مؤتمر نيودلهي لوزراء الخارجية فبراير ١٩٨١). الدار العالمية، بيروت. بدون سنة نشر.

ثانيا- المصادر الانكليزية:

- 1) United States Diplomatic and Consular Staff in Tehran (United States of America v. Iran), Judgment, ICJ Reports 1980 .
- 2) ICJ, Reports of judgments, " Advisory opinion and orders ,legality of the threat or use of nuclear weapons ", supra fn. 95, para106.availible ..at www.icj-cij.org/docket/index.php?p1 .
- 3) ICJ, REPORTS OF JUDGMENTS, ADVISORY OPINIONS AND ORDERS LEGAL CONSEQUENCES OF THE CONSTRUCTION OF A WALL IN THE OCCUPIED PALESTINIAN TERRITORY, 2004, supra fn. 43,p.178, para 106. Available at <http://www.icj-cij.org/files/case-related/131/131-20040709-ADV-01-00-EN.pdf>.

ثالثا- الصكوك والوثائق الدولية:

- (١) قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/2625). بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٧٠.
- (٢) قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/37/10). بتاريخ ١٥ تشرين الثاني ١٩٨٢.
- (٣) قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/2200). بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦١.
- (٤) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. المرقم (A/47/277) بتاريخ ١٧/١/١٩٩٢.
- (٥) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. منع نشوب الصراعات المسلحة. إلى الجمعية العامة ومجلس الامن. المرقم ((S/2001/574.A/55/985)) بتاريخ ٧/١/٢٠٠١.
- (٦) ينظر قرار مجلس الأمن المرقم (S/RES/772). بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٢.

- (٧) ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- (٨) تقرير مقدم من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراع المسلح، الجمعية العامة، المرقم (A/62/228)، بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٧.
- (٩) ينظر إلى قرار الجمعية العامة المرقم (A/RES/55/25) بتاريخ ١٥/١٠/٢٠٠٠.
- (١٠) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، منع نشوب الصراعات المسلحة، إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن، المرقم ((S/2001/574.A/55/985)) بتاريخ ٧/١/٢٠٠١.
- (١١) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الأدلة التشريعية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٤.
- رابعاً- مصادر الانترنت:
- (١) للمزيد ينظر إلى الرابط الإلكتروني: <http://www.al-jaffaary.net/?aa=news&id22=1334> تاريخ آخر زيارة ٢٢/٧/٢٠١٧.
- (٢) ينظر مركز الأمم المتحدة للإعلام، على الرابط الإلكتروني: <http://unic.un.org/aroundworld/unics/ar/whoWeAre> تاريخ آخر زيارة ١٩/٣/٢٠١٧.
- (٣) ينظر لنص بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين، على الرابط الإلكتروني: <https://www.unodc.org/tldb/pdf/Arabic-organised-crime-guide.pdf> تاريخ آخر زيارة ١٠/٣/٢٠١٧.
- خامساً- الرسائل والاطاريح:
- (١) بودريال صلاح الدين، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، ٢٠١٠.
- (٢) خياطي مختار، دول القضاء الجنائي الدولي في حماية حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١١.
- (٣) سمية رشيد جابر الزبيدي، تسوية المنازعات المتعلقة بقانون البحار، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية القانون، ٢٠٠٣.
- (٤) صلاح عبد العظيم محمد، المسؤولية الموضوعية في القانون الدولي العام، أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، ٢٠٠٢.
- (٥) مي محمد علي مهدي، الدبلوماسية الوقائية للأمم المتحدة وتطبيقاتها بعد عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٦.
- البحوث والدراسات:
- (١) د. أبركان نجات، الملف النووي الإيراني بين دبلوماسية التفاوض الأوروبية وسياسة المواجهة الأمريكية، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر- سكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني عشر، ٢٠١٥.
- (٢) د. سامي إبراهيم الخزندار، نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات (التطور والمفاهيم والمؤشرات)، مجلة المفكر، العدد (٧)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١١.
- (٣) مجموعة باحثين، المبادئ التوجيهية والدليل الميداني لآلية الرصد والإبلاغ، ترجمة د. مالك قطينة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٢.
- (٤) د. وجدي حلمي عيد، دور وسائل الاعلام الحديثة في التوعية ومواجهة الازمات الامنية، جامعة أم القرى، كلية العلوم الاجتماعية، السعودية، ٢٠١٦.